اقتصاد

فوق الطاولة

وأد القروض التشغيلية

علي هاشم

دون مواربة، أعلن «مصدر مصرفي» أن «أحداً لم يتقدم لاستجرار القرض التشغيلي» الذي أنفقت مصارفنا الحكومية على «دراسته» قرابة عام كان لكل يوم منه أهميته البالغة في هذه الحقبة الاستثنائية من حياة الاقتصاد الوطني، آملين منه تلطيف منحنيات الإنتاج المتقهقرة وإعادة التوازن إلى ميزاننا التجاري.
وها قد عدنا بخفي حنين!
الفشل الذي حصدته مصارفنا وعجزها عن ابتداع «صيغة» واقعية لهذا القرض التقليدي، لا يزال قابلاً للتجدد، فما قاله «المصدر المصرفي» منحياً باللائمة في الإحجام عن استجرار القرض «بسبب قصر فترة سداده» رغم الحاجة المؤكدة التي يبديها قطاع الأعمال للتمويل، إنما يؤشر إلى سطحية العمل المصرفي وعبث انتظار حلول ما قد يبدعها وفق إمكانياته العليلة هذه!
فمن حيث المبدأ، يمكن القول إن فترة السداد «القصيرة» لا تشكل أدنى عائق تجاه تدفق القروض التشغيلية إلى طالبيها، إذ إن هذا النوع من القروض يستهدف في معظمه تمويل المواد الأولية وبعض العدد التي تعد «مدة عام» أكثر من كافية لاكتمال دروة إنتاجها وتصريف سلعها.. ومع سقوط هذا التفسير «المرواغ» للفشل، فهل لم يبق أمامنا سوى التوقع بأن المنشآت الإنتاجية ليست بحاجة للقرض؟
في الواقع، تشكل القروض التشغيلية والتمويل عموماً أحد المتطلبات العليا للمؤسسات الوطنية اليوم، إلا أن المنطق المالي يؤكد أنه يستحيل التفكير في استجراره وفق اشتراطاته «الطاردة» التي وضعتها المصارف «بعد جهد جهيد»، ومنها على وجه الخصوص سعر فائدته التي يعد مستواها عند ١٣٪ سابقة تاريخية تعاكس ما عرفته البشرية من سياسات مصرفية توسعية تعتمدها الدول لدعم الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل. وهي الأهداف التي تمثل الحاجات الملحة لاقتصادنا الوطني في ظل الحرب التي يعيشها.
ثمة مظهر طارد آخر يتسبب به سعر الفائدة «الفريد» هذا، وهو ذو خصوصية سورية محضة، فبالنظر إلى سياسة التسعير الإداري التي حددت هوامش ربح المنتجين المحليين قرب ١٥٪، يمكن للمرء أن يقع على طرافة ما قد يتبقى لـ«المقترض / المنتج» من عائد متوقع على الاستثمار بعد إضافة تكاليف التشغيل إلى نسبة الفائدة تلك!.. نظرياً، قد يضطر إلى دفع ١٣٪ أخرى من جيبه لسد أرباح المصرف «القارض».
وفق ذلك، يمكن اتهام سعر الفائدة الذي أقرته المصارف الحكومية بوأد القروض التشغيلية في مهدها تبعاً لتناقضه الصارخ مع مبدأ التوسع في الإقراض، إلا أنه هو الآخر بني بطريقة محاسبية مدرسية على سعر فائدة مدينة مرتفعة تم اعتمادها سابقاً في سياق سياسة انكماشية سعى المصرف المركزي من خلالها إلى ضبط كمية الليرات المتداولة طمعاً بخفض الطلب وكبح التضخم الذي عصف ويعصف بالأسواق المحلية. والحال كذلك، تبرز حالة التناقض الحاد التي يعيشها الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد سياستين اقتصاديين متضاربتين تماماً –انكماشية وتوسعية– في آن معاً، وهو ما يؤسس ليس فقط لفشل الإقراض كأداة تنموية، فإن لم يتبدل شيء ما في القطاع المصرفي، فثمة تهديد حقيقي أعمق يتربص بالسياسة الاقتصادية العامة التي عبرت عنها القوانين والقرارات التي أطلقت مؤخراً لدعم النهوض بالإنتاج الوطني.
في هذه البيئة الاقتصادية المتناقضة، يخيل للمرء بأنه لو قيض للاقتصاد الوطني أن يتجسد اليوم بهيئة رجل، لرأيناه «ينتف شعر رأسه» بكلتا يديه غيظاً واحتجاجاً.

استيراد ١٥٠ ألف طن قمح طري بالتراضي

الحلقي: لن نكتفي بإعفاء المتورطين في الفساد فهناك محاكمة واسترداد للمال العام

الوطن

بحث مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية يوم أمس العديد من الملفات الخدمية والاقتصادية والإدارية، كما بحث العديد من مشاريع القرارات في إطار تفعيل وتطوير واقع أداء العديد من القطاعات، واتخذ بشأنها القرارات المناسبة إضافة إلى جهوزية القطاع الخدمي والصحي لمواجهة تداعيات ظروف الطقس وأمراض الشتاء.
وحول التغييرات التي تجريها الحكومة في المفاصل القيادية والإدارية في الجهات التابعة لها، أكد رئيس المجلس وائل الحلقي أنه نتيجة للتقييم المستمر لمستوى أداء القيادات في مفاصل الجهات العامة كافة وللقضايا التي تحقق بها الأجهزة الرقابية والقضائية تم إعفاء العديد من المديرين العامين في العديد من المؤسسات والجهات الحكومية. مشدداً على أن كل من يثبت تورطه بقضايا فساد يحال للقضاء ويحاكم ولن نكتفي بالإعفاء بل يوجد محاكمة واسترداد للمال العام.
وبين أهمية تفعيل أداء جميع الإدارات وسد كل منافذ الفساد بها وتتحمل الإدارات المسؤولية كاملة عن تقصير العاملين في الجهات التابعة لها. مؤكداً أن التغييرات المستمرة في المفاصل الإدارية هي نتيجة التقييم المستمر لأداء هذه الإدارات إضافة إلى التقارير التي أنجزت من الهيئات الرقابية والسلطة القضائية والتكاملية مع المجتمع المدني والإعلام الاستقصائي وأن الحكومة لن تتهاون مع الفاسدين والمعتدين على المال العام وسارقي قوت الشعب من خلال ترسيخ منظومة إدارية متطورة تعتمد على الدقة في اختيار الكوادر الوطنية لتحقيق مشروع الإصلاح الإداري وحماية المال العام وترسيخ مبدأ الثواب والعقاب، وضمن سياسة الحكومة باستكمال مشروع الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد في قطاعاتنا الوطنية.
وأكد الحلقي أن الحكومة ستمضي في برنامجها التقييمي وإعفاء العديد من المديرين في المؤسسات الحكومية والتشدد في تطبيق القوانين اللازمة لذلك وتشديد العقوبات الرادعة وفضح الفاسدين والمفسدين وتطهير المجتمع منهم. وطلب ضرورة متابعة واقع النقل الداخلي في مدينة حماة.
وشدد على ضرورة تحسين الواقع الخدمي في الريف السوري وتوفير مياه الشرب لمدينة السلمية. كما طلب من وزارة الصحة التحقيق في واقع مشفى القامشلي ومشفى مصياف الوطني والمشفى الجامعي بحلب.
ووجه الشركات الإنشائية بضرورة إكمال المشاريع التي باشرت فيها وأنجزت الأعمال اللوجستية لها وخاصة في ريف القدموس للتخفيف من معاناة المواطنين وأهمية تفعيل دور البلديات لمتابعة الواقع الخدمي بالتنسيق مع الجهات كافة.

وشدد الحلقي على أهمية تسهيل إجراءات حصول المواطن على مستحقاته من الدفعة الثانية من مادة المازوت وبالسرعة القصوى ومراقبة أداء القائمين على عمليات التوزيع منعاً لظهور حالات فساد.
وبالنسبة لقطاع الدواجن، أكد الحلقي أن قطاع الدواجن قطاع إستراتيجي مهم يوفر فرص عمل للآلاف من أبناء الوطن ويساهم في تنمية الريف السوري إضافة إلى توفيره مادتي الفروج والبيض بأسعار مقبولة في السوق. وأكد اهتمام الحكومة بقطاع الدواجن من خلال ضرورة تأمين مواد ومستلزمات الإنتاج ومنح القروض التشغيلية بهدف إعادة إنعاش هذا القطاع وخاصة صغار المنتجين كونه يشكل رافداً حقيقياً للأسواق من مادتي البيض واللحوم، وسد حاجة السوق المحلية والانطلاق لعملية التصدير مستقبلاً.
كما ثمن الحلقي روح التميز والإبداع التي يتميز بها طلبة سورية في إطار المنافسات العلمية التي تقام داخل وخارج القطر والتي تبرهن على قدرة أبناء سورية على الإبداع والتنوع والعطاء في المنافسات الدولية في جميع الاختصاصات والتي تؤكد أن مواردنا البشرية كبيرة ومتميزة ويجب علينا حسن استثمارها كونها تشكل رافداً حقيقياً لعملية التنمية الشاملة.
وأكد أن الاهتمام بالمتفوقين والمبدعين والمتميزين والدعم الكبير الذي يوليه السيد الرئيس بشار الأسد والسيدة عقيلته لقطاع التعليم والتميز والإبداع باعتباره مشروعاً وطنياً علمياً إستراتيجياً مهماً وبامتياز ونعول عليه الكثير في بناء جيل متنور بالعلم والمعرفة والإبداع والفكر النير في وجه الفكر الإرهابي المجرم وأكد الدكتور الحلقي أننا بالفكر النير والمبدع نستطيع أن نبني وطننا على أسس متميزة ونحقق خطوات نوعية في جميع المجالات، باعتبار أن التعليم يحمل رسالة بناء وتطوير الإنسان الذي يمثل الطاقة المتحركة والقوة الدافعة لعملية تطوير المجتمع وتقدمه.
وثمن جهود وزارتي التربية والتعليم العالي في إطلاق العملية التربوية للفصل الدراسي الثاني والعملية الامتحانية في المدارس والجامعات السورية.
وحول واقع الليرة السورية أشار الحلقي إلى الإجراءات المعتمدة لتعزيز استقرار سعر صرف الليرة السورية والتدخل اليومي والمستمر لمصرف سورية المركزي في سوق القطع وتلبية الاحتياجات التجارية وغيرها.
وحول عمل شركات القطاع العام الإنتاجي أكد أهمية التعاقد مع شركات القطاع العام الإنتاجي وفق الطاقة الإنتاجية الحقيقية وتحديد نسبة المنتج المتعاقد عليه ١٠٠٪ من الشركة المنتجة وأن السعر التفاضلي يجب ألا يزيد على ٥٪ من أسعار القطاع الخاص.
وحول القروض التشغيلية أشار الحلقي إلى صدور حزمة من التشريعات التي تعزز وتوفر البيئة التمكينية للمشاريع المتوسطة والصغيرة ولاسيما في المجالات الإنتاجية الزراعية والصناعية والتي تعد ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية لترميم القدرات الوطنية التصنيعية (كصناعة النسيج والأقمشة والملابس والصناعات الغذائية والدوائية والاهتمام بالصناعات التصديرية كونها الحامل الرئيسي للاقتصاد الوطني والرافد الحقيقي للقطع الأجنبي.
وطلب من وزارة المالية متابعة وتفعيل إطلاق القروض التشغيلية التي أقرتها لجنة السياسات الاقتصادية بالتنسيق مع مجلس النقد والتسليف ولاسيما في المصارف ذات السيولة الجيدة لمصرف التوفير والزراعي التعاوني والعقاري والتجاري ومعالجة مشكلة القروض المتعثرة للمصرف الصناعي ولاسيما بعد صدور قانون القروض المتعثرة وحل مشكلة العملاء المتعثرين من خلال إيجاد رؤية واضحة وإيجاد آلية وضمانات بعيدة عن المخاطر لإنعاش العملية الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي.
وكان الحلقي في بداية الاجتماع قد وجه التحية لقواتنا المسلحة الباسلة التي تسطر يومياً المزيد من الانتصارات على كامل التراب الوطني وخاصة في ريف اللاذقية وحلب ودرعا وخاصة تحرير ربيعة والريحانية والشيخ مسكين من براثن الإرهاب مؤكداً أن جيشنا الباسل سوف يحرر كل شبر من الأراضي السورية. وأوضح أن هذه الانتصارات تأتي تتويجاً لصمود الشعب السوري العظيم الصابر والصامد والمقاوم الذي بفضله تتحقق الانتصارات على كل الجبهات سواء العسكرية أم السياسية أم الاقتصادية.
بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون إعفاء المواطنين المكتتبين والمدخرين والمخصصين والمبرمة عقودهم على مساكن المؤسسة العامة للإسكان المتأخرين عن سداد الأقساط والالتزامات المالية المترتبة عليهم تجاه المؤسسة العامة للإسكان حصراً من أيام وغرامات التأخير شريطة قيامهم بالتسديد دفعة واحدة أو على دفعات خلال مدة نفاده، واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.
كما اطلع مجلس الوزراء على وثيقة استعراض واقع آليات الرصد والإبلاغ والإحالة لحماية الأطفال في الجمهورية العربية السورية «الواقع والمأمول».
ووافق مجلس الوزراء على كتاب وزارة المالية المتضمن مقترحاتها حول موضوع إعادة النظر بقرارها رقم ٢٨٦٣/و لعام ٢٠١٤ وبعض القرارات المتخذة بشأن العهد الشخصية التي تعرضت لأعمال السرقة أو التلف أو التخريب نتيجة الأوضاع الراهنة فقط –دون المستودعات–.
ووافق مجلس الوزراء على كتاب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك المتضمن طلبها الموافقة على استيراد كمية (/١٥٠/ ألف طن ± ٢٥٪) من القمح الطري الخبزي من خلال استدراج عروض أسعار للتعاقد بالتراضي وعلى دفعات متتالية.

سرق أساتذة الأطباء بطريقة غبية

٥,٥ مليون ل.س اقتطعها من الرواتب لحسابه والكشوفات المصرفية تفضحه

محمد راكان مصطفى

كشف الجهاز المركزي للرقابة المالية عن عملية اختلاس رواتب الأساتذة في كلية الطب البشري بجامعة دمشق، من المكلف بأعمال محاسبة الرواتب والتعويضات في الكلية.
وقد تمكن المحاسب من جمع ما يزيد على ٥,٥ ملايين ليرة سورية من تعويضات التفرغ لأساتذة الجامعة.
وقام الجهاز بتوجيه كتاب حصلت الوطن على نسخة منه إلى المحامي العام في دمشق بالرقم ٥٢-٢/٧-٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٤ المرفق بنسخة عن التقرير التحقيقي رقم ١٢/م. خ تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٤ وكل مرفقاته والمتضمن نتائج التحقيق بالمخالفات المثارة لدى جامعة دمشق (كلية الطب البشري).
وفي التفاصيل بين التقرير قيام (س. أ) باختلاس مبالغ من استحقاق تعويض التفرغ العائد لكلية الطب البشري بشكل شهري من خلال التلاعب بجداول التحويل المصرفي (التوطين) حيث يقوم باقتطاع جزء من المبلغ المستحق لكل شخص ومن ثم يضع المبلغ المختلس في حسابه الذي يدرجه ضمن جدول التحويل المصرفي الخاص باستحقاق تعويض التفرغ.
وقد بلغ إجمالي المبلغ المختلس من قبله عن الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٤ ولغاية الشهر الخامس من عام ٢٠١٥ أكثر من ٥ ملايين ليرة سورية، وقام المختلس بتسديد مبلغ بلغ نحو ٣ ملايين ليرة سورية بموجب أمري القبض رقم ١٥٢٢٩٢ تاريخ ٢٠١٦/٦/٢٨ ورقم ١٦٥٦٧٧ تاريخ ٢٠١٥/٧/٩ وبقي في ذمته مبلغ ١,٨ مليون ليرة سورية.
وقد انتهى التقرير إلى عدد من المقترحات والتوصيات بإحالة (س. أ) إلى القضاء المختص بجرم اختلاس المال العام سنداً للمادة ٨ من القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٣ (عقوبات اقتصادي).
إضافة إلى وضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمذكور وزوجته ضماناً لمبلغ ١,٨ ليرة سورية مع الفوائد القانونية الواجبة من تاريخ الاستحقاق ولتاريخ التسديد.

كما تمت التوصية من الجهاز بصرف الموظف المذكور من الخدمة سنداً للمادة ١٣٧ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤.
والطلب إلى جامعة دمشق تشكيل لجنة مهمتها تدقيق كل أعمال المعتمد للأعوام السابقة لعام ٢٠١٣ لبيان فيما إذا كان هناك مبالغ أخرى مترتبة في ذمته منذ تاريخ تكليفه كمعتمد رواتب وموافاة إدارة مراجعة الحسابات (إداري ثاني) لدى الجهاز المركزي للرقابة المالية بالنتائج ليتم معالجتها أصولاً.
إضافة إلى مطالبة الجهاز لجامعة دمشق بالاحتفاظ بجداول التحويل المصرفي «التوطين» لكل المعتمدين بشكل أصولي ليتم العودة لها وتدقيقها عند اللزوم.
والطلب إلى المحامي العام بدمشق بتحريك دعوى الحق العام على (س. أ) وإعلام الجهاز.
من جهته نوه رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية بأن كشف عملية الاختلاس هذه تمت بمساعدة رئيس جامعة دمشق وعميد كلية الطب البشري، وما تم تقديمه من تسهيلات لعمل محققي الجهاز في ممارسة عملهم بالكشف عن ملابسات القضية.

مدير تموين دمشق: التصدير والشحن وراء ارتفاع أسعار الخضار

«كبسة» على سوق الهال تضبط ٥٤ تاجر جملة مخالفاً

عبد الهادي شباط

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي شبلي لـ«الوطن» أن تم ضبط ٦٤ تاجر جملة مخالفاً خلال يوم واحد في منهم ٥٤ تاجر جملة في سوق الهال و١٠ في سوق مدحت باشا والبزورية.
جاء ذلك بناءً على شكاوى مقدمة للمديرية ورصد حالة سوق الهال، وتأتي أهمية ضبط مخالفات تجار الجملة لكونهم يشكلون الحلقة الأولى التي تستند عليها بقية حلقات التجار والوساطة لجهة الأسعار والتلاعب بالمواصفات.
وأبرز مخالفات تجار عدم تداول الفواتير وتجاوز هامش الربح المسموح به ثم رفع الأسعار أما عن قيمة الغرامة المالية بحق المخالفين فأكد أن هذه المخالفات تحال على القضاء وتتم المصالحة عليها وتسويتها بموجب قرار قضائي لقاء غرامة مالية تصل إلى ١٥٠ ألف ليرة ومنه يمكن تقدير إجمالي قيمة الغرامات المالية في اليوم نفسه ٩٠٦ ملايين ليرة تذهب إلى خزينة الدولة.
وعن عدد وقيمة التسويات المالية للمخالفات في عام ٢٠١٥ بين قيمتها تجاوزت ٨٠ مليون ليرة منها ٣٤ مليوناً وفق القانون السابق ونحو ٤٦,٣ وفق القانون ١٤ الصادر في شهر تحوز من العام الماضي أما عدد هذه التسويات التي صالح عليها التجار فبين أنها بلغت ٥,٧٤ تسوية منها ٣٢٢٠ تسوية بقيمة ١٠ آلاف ليرة للتسوية وفق ما كان معمول به قبل قانون التموين الأخير وفي حال تكرار المخالفة تتضاعف قيمة التسوية إلى ٢٠ ألف ليرة حيث تم تسجيل ٢١٨ حالة مخالفة تكررت لأكثر من مرة على حين حدد القانون الأخير قيمة التسوية المالية بـ٢٥ ألف ليرة وكان عدد التجار الذين بادروا لتسوية مخالفاتهم بهذه القيمة نحو ١٨٥٤ تاجراً. أما ما يخص الإحالة إلى القضاء فأفاد أن المديرية أحالت نحو ٤٣٨٧ تاجراً مخالفاً إلى القضاء خلال العام الماضي. وعن حالة الغلاء وارتفاع الأسعار المستمر للمواد أوضح أن هناك العديد من العوامل مشتركة تؤثر في ذلك أهمها ارتفاع أسعار صرف الدولار على حين هناك عوامل أخرى غير ملحوظة وخاصة في مجال ارتفاع أسعار الخضار الحالي الذي تشهده معظم الأسواق أن هناك حالة تصدير للخضار إلى أسواق لبنان تؤدي بشكل مباشر إلى رفع الأسعار محلياً وأنه من خلال متابعة الأسعار نلاحظ انخفاض أسعار الخضار في الأيام التي تعطل فيها الأسواق اللبنانية على حين تعاود الأسعار للارتفاع في اليوم التالي مع مباشرة هذه الأسواق للعمل ويضاف إلى ذلك ارتفاع أجور الشحن لنقل المواد وخاصة الخضار والفواكه والحمضيات حيث شهدت أجور النقل والشحن من الساحل باتجاه دمشق ارتفاعاً بمقدار ١٠ أضعاف ويمكن تقدير كلفة نقل كيلو الحمضيات بنحو ٢٠ ليرة وهذا كله يضاف إلى أسعار هذه المواد ومن ثم يدفعها المستهلك.
وفي السياق نفسه يؤكد أن نحو ٨٠٪ من المواد والسلع الاعتيادية واليومية التي تحتاج إليها معظم شرائح المستهلكين متوافرة في الأسواق بشكل جيد.

الجزائري: ٢٠٠ تاجر استوردوا المواد الأساسية في ٢٠١٥

الوطن

يبلغ الوسطي اليومي لقيمة إجازات وموافقات الاستيراد نحو ٨,٥ ملايين دولار أميركي، من أصل طلبات مقدارها كما قال معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عبد السلام علي بمئة مليون دولار. وهذا يفترض أن تكون سوق الصرف غير النظامية «السوداء» قد واجهت طلباً يومياً بوسطي ٦٦ مليون دولار لسد الفجوة بين الطلبات المقدمة للاستيراد، وما تمت الموافقة عليه (على اعتبار أن السوق السوداء تنشط دون توقف، على حين تقديم طلبات الاستيراد محصور بأيام العمل الرسمي خلال العام).
وحسب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام جزائري، فقد بلغ إجمالي مستوردات القطاع الخاص للعام ٢٠١٥ ما يقرب من مليارين يورو (نحو ٢,٢ مليار دولار على أساس وسطي اليورو يعادل ١,١ دولار) وشكلت مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية والأساسية ما يزيد على ٨٥٪.
وفي بيان صحفي تلقت «الوطن» نسخة منه، فقد تم منح ما يزيد على ٤ آلاف موافقة و١٥ ألف إجازة استيراد، كان من بينها ما يقرب من ١٥٠٠ إجازة تم منحها في دوائر الاستثمار لمنشآت صناعية يزيد عددها على ١٠٠ منشأة.
وبيّن الوزير أن المستوردات من المواد الأساسية التموينية (بما فيها الرز والسكر المكرر والشاي والطون والسردين والبن غير المحمص وحب الهال) سجلت نحو ١٧٠ مليون يورو أي ما يعادل ٦٠ مليار ل.س، وتم منح ما يزيد على ١٢٠٠ إجازة وموافقة استيراد زادت قيمتها على ٢٥٠ مليون يورو خلال العام الفائت ٢٠١٥، توزعت على ما يزيد على ٢٠٠ تاجر ومنشأة تجارية وشركة.
وأشار الوزير إلى ارتباط العملية التجارية واستيراد احتياجات البلاد بحلقات تجارية يشترك فيها الصناعيون والتجار ويمثل التاجر المستورد إحدى هذه الحلقات تليها حلقات التوزيع ومنافذ البيع المفرق التي يشترك فيها عشرات الآلاف من التجار وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
وتجاوزت المستوردات من الأعلاف بما فيها الذرة الصفراء العلفية والكسبة وبذور فول الصويا والمتممات العلفية ومستلزمات قطاع الزراعة من أسمدة ومبيدات ولقاحات وأدوية بيطرية ما يزيد على ٢٠٠ مليون يورو أي ما يقرب ٧٥ مليار ل.س، وقد منحت الوزارة في هذا الإطار إجازات وموافقات بقيمة تقرب من ٢٥٠ مليون يورو توزعت على ما يزيد على ٢٥٠ إجازة استيراد وساهم في استيرادها ما يزيد على ٣٥ مستورداً بين تاجر وصناعي.
وشكلت مستوردات المواد ومستلزمات الإنتاج اللازمة للصناعة الكيميائية والدوائية ما نسبته ٧٪ من مجمل مستوردات سورية خلال عام ٢٠١٥ بقيمة تقرب من ٣٠٠ مليون يورو أي ما يعادل ١٠٠ مليار ل.س، حيث منحت وزارة الاقتصاد أكثر من ٤٠٠ مليون يورو توزعت على ٤٠٠٠ إجازة وموافقة على الاستيراد حصل عليها أكثر من ٤٠٠ مستورد بين مصنع ومستودع وتاجر.
ونوه الوزير بأن الوزارة عملت خلال عام ٢٠١٥ على تفعيل الاعتماد على أدوات وسياسة التجارة الخارجية لحماية وتعزيز الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي حيث تشددت الوزارة في معايير المنشأ وعملت على زيادة حصة مستلزمات الإنتاج من إجمالي المستوردات وحافظت على تدفق السلع الأساسية والضرورية لتأمين احتياجات السوق المحلية وتعمل بصورة مستمرة على التواصل مع الشركات التجارية المستوردة وشركات التوزيع لضمان استمرارية العمل ومواءمة خطط الاستيراد مع أولويات التجارة الخارجية لتلبية احتياجات السوق والحد من التهريب.
في هذا الإطار تؤكد وزارة الاقتصاد ضرورة الالتزام بالتقدم بالوثائق والمستندات المطلوبة لدى مديريات الاقتصاد في إطار معالجة ودراسة طلبات إجازات وموافقات الاستيراد وفق القرارات والتعاميم الصادرة وخاصة التعميم الصادر إلى مديريات الاقتصاد بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٩ وذلك للحد من التلاعب في الإجازات وحماية المستوردين الحقيقيين أصحاب الفعاليات التجارية والصناعية، فما زالت الأولوية لدى إدارة التجارة الخارجية تتركز على حماية الإنتاج المحلي وخاصة الإنتاج الزراعي والحيواني وزيادته وتأمين مستلزمات نموه من بذور وسماد وأعلاف وأدوية بيطرية، وكذلك استكمال ترميم ونمو الصناعات الدوائية المحلية والصناعات النسيجية من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأمين احتياجاتها من خيوط وأقمشة ومستلزمات لأصحاب الفعاليات وبما يضمن جودة المواد وأهميتها الاقتصادية.